بحضور الوزير ومدير السكنية

«الإسكانية البرلمانية» تفقدت مشروع «من باع بيته» في شرق تيماء

الجمهور: أهنئ المواطنين الذين ينطبق عليهم القانون لأنهم سيتسلمون أوراق القرعة في 1 مارس المقبل

الصقعبي: مشروع من باع بيته في شرق تيماء انتهى بطريقة مميزة وتصميم رائع وشكرا لوزير الإسكان

قامت لجنة شؤون الإسكان البرلمانية بزيارة ميدانية للمشروع الإسكاني الخاص بقانون من باع بيته في منطقة شرق تيماء، بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبد الله معرفي، ومدير الهيئة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان.

وقال رئيس الجنة النائب فايز الجمهور في تصريح خلال الجولة «أهنئ إخواننا المواطنين الذين ينطبق عليهم قانون من باع بيته وأبارك لهم لأنهم سيتسلمون أوراق القرعة في ١ مارس المقبل ويستلمون بيوتهم وتستقر هذه الأسر الكويتية.

وأكد الجمهور «استمرار جهود لجنة شؤون الإسكان بكل مثابرة لتحقيق حلم كل أسرة كويتية بالاستقرار في السكن الملائم كما كفله الدستور الكويتي».

وأضاف «هذا الجهد يشكر عليه اللجنة الإسكانية ومؤسسة الرعاية السكنية ووزارة الإسكان لتحقيق هذا الحلم للأسر الكويتية التي تعثرت ظروفها المادية من دون الحصول على السكن الملائم».

وأوضح أن أعضاء اللجنة حرصوا على دخول المنازل ووجدوا أنها ملائمة رغم وجود بعض الملاحظات على التصميم ستتم مراعاتها في المخطط المقبل، متمنيا في هذا الصدد اكتمال المرحلة المقبلة لهذه الفئة المتضررة في منطقة شرق صباح الأحمد.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب د. عبدالعزيز الصقعبي إن مشروع من باع بيته في شرق تيماء انتهى بطريقة مميزة وتصميم رائع ، معربا عن شكره لوزير الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية على تعاونهم مع اللجنة بشكل مكن لجنة شؤون الإسكان من استعجال الكثير من المشاريع السكنية.

وقال الصقعبي «إنه في هذا الوقت تجري إزالة أحد المعوقات الثلاثة الرئيسة في جنوب مدينة سعد العبدالله السكنية وهذه خطوة مهمة للانتهاء من هذا المشروع المهم»، مؤكدا أن «كل هذا لم يكن ليتم لولا تعاون نواب ومسؤولين».

وشدد على أن القضية الإسكانية قضية مجتمعية وهي القضية الأولى باعتبار أن استقرار الأسرة مرهون بوجود سكن مناسب لكل أسرة كويتية.

وأكد حرص أعضاء لجنة شؤون الإسكان منذ تشكيلها على الدفع قدما بالانتهاء من القضايا الإسكانية.

من جهته قال وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د.عبد الله معرفي إن المشروع في شرق تيماء يضم 509 وحدات سكنية إضافة إلى خدماتها من جمعية تعاونية ومحلات تجارية ومسجد، مشيرا إلى أن هذا المشروع هو الشريحة الأولى من المشاريع المخصصة لهم في إطار القانون رقم 2/2015 .

أعضاء اللجنة والوزير يتفقدون منازل شرق تيماء

.. وجولة في أحد المساجد

لقطة جماعية للمشاركين في الجولة

وأوضح معرفي أنه تم انجاز عدد 425 بيتا من أصل 509 بيتا ، وسيتم دعوة المواطنين المشمولين بهذا القانون والمقيد لهم طلب مسكن ملائم وفقا لشروط واحكام هذا القانون والراغبين بالتخصيص على هذا المشروع اعتبار من 1 مارس وفقا للأولوية المقررة بحسب تاريخ التصرف البيع .

وبين أن البناء في هذه البيوت يتم بالطريقة المعمارية التي تناسب الأسرة الكويتية بتصاميم حديثة، مشيرا إلى أن مؤسسة الرعاية السكنية أقرت مبلغ إيجار رمزي لهذه البيوت بالتوافق مع اللجنة الإسكانية البرلمانية بواقع 100 دينار شهريا لتخفيف العبء على الأسرة الكويتية خاصة من باع بيته.

وأضاف أن المشروع جزء من مشاريع مؤسسة الرعاية السكنية والمخصص للفئات المحددة والمخاطبة بأحكام القانون رقم «2» لسنة 2015 وهم فئة من باع بيته وقام بسداد كامل قيمة القرض المستحق لبنك الائتمان.

وتوجه الوزير بالشكر لرئيس وأعضاء لجنة الإسكان البرلمانية على تعاونهم وتذليل كل الصعوبات أمام التنفيذ مؤكدا أنه لولا جهودهم ما كان هذا الإنجاز، كما توجه بالشكر لوزارة الكهرباء ووزارة الدولة لشؤون البلدية لتسهيل وسرعة توصيل التيار الكهربائي إلى هذه الشريحة.من ناحيته أعرب مدير عام مؤسسة الرعاية السكنية بدر الوقيان عن سعادته بإنجاز وتسليم أول دفعة من البيوت التي تم تنفيذها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقاً للقانون 2/2015.

معرفي: المشروع في شرق تيماء يضم 509 وحدات سكنية إضافة إلى خدماتها من جمعية تعاونية ومحلات

وأوضح أن هذه البيوت للمواطنين المستحقين لها حسب القانون، مشيرا إلى أن لكل رب أسرة باع مسكنه ورد مبلغ القرض كاملا لبنك الائتمان وقدم شهادة من التسجيل العقاري بأنه لا يملك مسكنا الحق أن يتقدم للرعاية السكنية بطلب مسكن بصفة إيجاره أو حق انتفاعه.

ولفت إلى أن عدد البيوت في المرحلة الأولى التي سلمت 425 بيتاً، موضحا أن «مساحة الأرض لهذه البيوت تبلغ 300 متر مقامة على دورين ومكونات البيت هي نفس مكونات البيت الحكومي».

وأضاف أن «البيت عبارة عن دور أرضي ودور أول، الدور الأرضي يتكون من ديوانية وصالة معيشة وصالة طعام ومطبخ وغرفة للخادمة وغرفة مستقلة للسائق، والدور الأول عبارة عن 4 غرف ماستر وكل غرفة بها حمامها الخاص بها».

وأوضح أن هذا المشروع هو الأول ضمن المشاريع المعدة لهذه الفئة، كاشفا عن أن ميزانية 2022/2021 تشمل مناقصتين تحت الطرح لإنشاء وإنجاز وصيانة 1184 بيتا للمخاطبين بأحكام القانون 2/2015.

وأعرب عن شكره لأعضاء اللجنة الإسكانية البرلمانية للتواصل الدائم والتعاون المثمر مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في هذا الخصوص، وكذلك الجهات والوزارات المعنية لمساهمتهم الإيجابية في الإسراع بتوفير الخدمات في المشاريع الإسكانية.

ما يخفف العبء عن الخزانة العامة ويساهم في توفير السكن

الحميدي يقترح طرح الأراضي الفضاء المملوكة للدولة للاستثمار

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة واستثمارها، وذلك بإعمارها وتنميتها ما يخفف العبء على الخزانة العامة ويفتح المجال أمام الآلاف من الوظائف للكويتيين ويسهم في معالجة ظاهرة البطالة.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون:أورد الدستور في المادة 20 منه ضوابط الاقتصاد الوطني وإجراءات تطوير به وإنمائه بالتعاون بين نشاط القطاعين العام والخاص لزيادة الإنتاج ولرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء.

ولما كان الثابت على أرض الواقع وجود العديد من مساحات الأراضي الفضاء في أنحاء مختلفة من البلاد وجميعها غير مستغلة منذ مدة من الزمن على الرغم من أهمية مواقعها وتوافر الخدمات فيها في الوقت الذي شاهد السوق العقاري الارتفاع المتزايد في أسعار القسائم سواء للسكن الخاص أو المشاريع التنموية.

وإزاء أهمية طرح هذه المساحات للاستغلال وإعمارها وتنميتها بالتعاون مع جهود القطاع الخاص وتوافر الكوادر الفنية ولتمويل اللازم ما يخفف العبء على الخزانة العامة ويفتح المجال للكويتيين الآلاف من الوظائف للكويتيين ما يسهم في معالجة ظاهرة البطالة والباحثين عن العمل من المواطنين لذلك جاء الاقتراح بقانون لتحقيق ما تقدم.

واستهدفت مواد الاقتراح المحافظة على المال مع إيجاد المنافسة والشفافية في طرح المشروعات للتنفيذ بالتقيد بأحكام القوانين ذات العلاقة ومنها ما استهدف القانون رقم 49 لسنة 2016 في شأن المناقصات العامة تحقيقه باتباع سياسة مرنة تتيح لمواجهة المستجدات في مجال تنفيذ المشاريع والإفادة من خبرات القطاع الخاص الفنية وإمكاناته المادية في التحقيق عن الخزانة العامة.

إضافة إلى ما ورد بالقانون من أهمية مراعاة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مباراتهم بأفضلية تحدد ضوابطها اللائحة التنفيذية عند توافر الشروط في العطاءات المقدمة من أي منها.

حيث تضمنت المادة 1على تحديد ماهية المصطلحات ومعاني الكلمات المستخدمة بالقانون.

وتضمنت المادة 2 تحديد ماهية المساحات والمناطق التي تلزم بلدية الكويت تسليمها إلى وزارة المالية. لعرضها للاستغلال والإعمار المتكامل بالمساحات التي يمكن توفيرها بقسائم مساحة 250 مترا مربعا وعلى التفصيل المحددة بالمادة وهي بمناطق (أمغره – الصليبيخات – الجهراء – القيروان – النهضة) وهذه المناطق يمكن بإعمارها توفير ما يجاوز 34000 قسيمة متكاملة الخدمات والمرافق.

وألزمت المادة 3. الجهات ذات الصلة إزالة ما يخصها من عوائق بالمساحات المشار إليه في وقت معاصر لقيام بلدية الكويت تخصيصها. للتسليم خالية من العوائق إلى وزارة المالية.

وهذا الاجراء تأكدت أهمية بالإشارة إليه في المادة 17 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ويتوافق مع التعاون بين الأجهزة الحكومية لتحقيق الصالح العام بالضوابط المحددة بأحكام القانون رقم 98 لسنة 2013، 49 لسنة 2016 المشار إليهما في إجراءات الطرح والترسية ومراعاة أحكام المادة 11 من القانون رقم 49 لسنة فيما ورد بها من تحديد اللائحة التنفيذية للقانون مراعاة منح أفضلية للعطاءات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة متى كانت إن وجدت وكانت مطابقة للشروط والمواصفات.

وأشارت المادتان 4، 2. إلى أن تنفيذ المشاريع في أي هذه المناطق. يكون من خلال تأسيس المرخص لهم استغلالها شركة مساهمة عامة وتنفيذ المشاريع على ضوء الشروط والقواعد والأحكام المعمول بها لدى اللجنة العليا المحددة بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.وتضمنت المادتان 6، 7 أن يكون الطرح للمواقع بالمزاد العلني وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 المشار إليه ومنعاً من المضاربة على القسائم من قبل الراسي عليه المزاد تضمنت المادة حظر التصرف في القسيمة بالبيع أو تقرير أي حق عيني عليها قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ مرسى المزاد عليه.

ونصت المواد 8 – 11 على الأحكام التنفيذية للقانون وتحقيقاً لما تقدم جاء هذا الاقتراح بقانون.

بدر الحميدي

العارضي يقترح تأجيل أقساط القروض لمدة ستة أشهر

مساعد العارضي

أعلن النائب مساعد العارضي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتأجيل كافة أقساط القروض لمدة ستة أشهر.

وقال العارضي في اقتراحه إنه نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ انتشار فيروس كورونا، وخوفاً من تداعيات الموجة الثانية من فيروس الكورونا المستجد وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومالية كبيرة على المواطنين، ورغبة في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بتأجيل كافة أقساط القروض لمدة ستة أشهر.

المناور يناشد سمو رئيس الوزراء مراعاة المواطنين المتضررين من «قرارات كورونا»

طالب النائب أسامة المناور سمو رئيس مجلس الوزراء باتخاذ إجراءات عاجلة للنظر في أحوال المواطنين المتضررين جراء القرارات الحكومية المتخذة على خلفية جائحة كورونا.

وقال المناور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة فاجأتنا بالأمس بقرارات ارتجالية وغير مدروسة من دون النظر في عواقب الأمور.

وأشار إلى أن هناك حزمة قرارات بخصوص جائحة كورونا لم تراع فيها الحكومة التاجر الكويتي البسيط، مضيفاً أن هناك قناعة لدى الشعب الكويتي بوجود شيء مجير لمصلحة فئة من التجار.

واعتبر أن التعليم أفسد بسبب المدارس الخاصة وأن مستوى الصحة العامة أفسد بسبب المستشفيات الخاصة.

وقال إن الحكومة سمحت بفتح المطارات واستقبال القادمين الى الكويت ما تسبب في دخول كورونا إلى البلاد، معتبراً أن المشكلة الأساسية تكمن في فتح المطارات.

ورأى أن الإجراءات الحكومية المتخذة اليوم تسببت في أضرار كبيرة على المواطنين وللأسف لم تعالج، معتبرا أن المعالجة الرئيسة تكون أولاً بغلق المطار ثم بدعم المستثمر الصغير.

وقال المناور إنه تقدم باقتراح بقانون يتعلق بالحزمة الاقتصادية بمعنى أن بعض دول الخليج وصلت إلى الحزمة الاقتصادية الخامسة وللآن لم تقدم الكويت أي حزمة.

وأضاف أن جلسات مجلس الأمة معطلة والحكومة لم تشكل بعد فمن الطبيعي ألا يطرح هذا الاقتراح للمناقشة، مضيفاً أن الناس تئن من وطأة الضغوط عليها فالوضع الاقتصادي سيئ جدا.

وطالب المناور بضرورة النظر إلى هؤلاء المواطنين فالمؤجر لم يرحمهم ولا الممول ينتظرهم والعامل ينظر إلى راتبه ولا يهمه الوضع الجاري.